

نص السؤال

توهم تناقض القرآن بشأن تعذيب قاتل المؤمن عمداً

الجواب التفصيلي

توهم تناقض القرآن بشأن تعذيب قاتل المؤمن عمداً (\*)

عن الشبهة:

يتوهم بعض المعالطين أن هناك تناقضا بين

إله تعالى:

(ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما (93))

(النساء)

بين قوله تعالى: (

يما (48))

(النساء).

أن قاتل المؤمن متعمدا يجازى بالخلود في جهنم، وأن الله يغضب عليه ويلعنه، في حين أن الآية الثانية تقرر أن الثابت من أي ذنب يعفر الله له، ولا يحرم من مغفرة الله تعالى إلا من مات على الشرك!! ويستدل

إبطال الشبهة:

1) الآية الأولى حكمها فيمن يستحل قتل المؤمن؛ لأن مستحل ذلك كافر، وهذه الآية للتشديد والتخويف والتعليق في الرجح عن قتل المؤمن.

2) إن جاز القاتل عمدا جهنم إن لم يتب وأصر على الذنب حتى موته، أما إن تاب فإن الله غفور رحيم، وهذا ما تؤكد الآية الثانية.

ل:

نزلت فيمن يستحل قتل المؤمن؛ لأن مستحل ذلك كافر، فهي من قبيل التشديد والتعليق والتخويف:

ها نزلت في مقيس بن صباية الكناني، وكان قد أسلم هو وأخوه هشام، فوجد أخاه هشاما قتيلا في بني النجار، فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر له ذلك، فأرسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

ؤدي دينة، فأعطوه مائة من الإبل، ثم انصرفا راجعين نحو المدينة، فأتى الشيطان مقيسا، فوسوس إليه فقال: تغفل دية أخيك فتكون عليك مسية، اقتل الذي معك، فتكون نفس مكان نفس، وفصل الدية، فتغفل ا

فيه:

يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها)

(النساء: 93).

عبء.

ب، بالفائل المستحل للقتل الخارج عن الإسلام، الذي هو كمقيس بن صباية، فإنه مخلد في النار، أما أي مؤمن يرتكب ذنبا غير مستحل له، فإنه لا يخلد في النار.

ه الآية نزلت للتشديد والتخويف والتعليق في الرجح عن قتل المؤمن،

لى:

(فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين (97))

مران).

حج.

ن عباس من عدم قبول توبة قاتل المؤمن عمدا، فقد أراد به التشديد، فقد جاء عنه أيضا قبول توبته.

اه [1].

ب أيضا مروى عن ابن عباس وريد - إلى أن له توبة، فقد جاء عن يزيد بن هارون قال: أخبرنا أبو مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: ألمن قتل مؤمنا متعمدا توبة؟ قال: لا، إلا الباء.

س [2].

مد؛ لأن التعمد يعني أن القاتل قد عاش في فكره أن يقتل. وكان المعروف في الفترة التي برتب فيها للقتل أن يراجعه وازعه الديني، وهذا يعني أن الله قد غاب عن باله مدة التحضير للجريمة، وما دام قد عاش

القاتل عمدا جهنم إن أصر على الذنب حتى موته، أما إن تاب فإن الله غفور رحيم:

نسخ ولا تعارض بينهما، وذلك أن يحمل مطلق الآية الأولى على مفيد الآية الثانية، فيكون معناه: فجزاؤه جهنم إلا من تاب، لا سيما وقد اتحد الموجب وهو القتل، والموجب وهو التوعد بالعقاب.

ديه» [3].

بلم -

نمة [4]

، ثم يقول ابن كثير: وإذا كان هذا في بني إسرائيل، فلأن يكفر بها هذه الأمم، الوصف سيقولنا لطيف الأوصاف الألي الكفر الظلم من الله لا الملهوكة إلا الفلانة

عل قوله تعالى:

(قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف)

(الأنفال: ٣٨)

ت التوبة من الكفر مغبولة، فلأن تغفل من الغافل أولى.

جج [7].

بة:

ستحل قتل المؤمن؛ لأن مستحل ذلك كافر، وعلى هذا، فإن الآية مختصة بالفائل المستحل للقتل الخارج عن الإسلام، فإنه مخلد في النار، أما أي مؤمن يرتكب ذنبا غير مستحل له، فإنه لا يخلد في النار. ليط في الزجر عن قتل المؤمن، وهكذا يبشع الله لنا جريمة القتل العمد؛ لأن الفائل قد غاب الله تبارك وتعالى عن باله مدة التحضير للجريمة، وما دام قد عاش ذلك، فهو قد غاب عن الله، فلو جاء الله في باله لتر جهنم إن لم ينب وأصر على الذنب حتى موته، وذلك أن يحمل مطلق آية الفرقان على مفيد آية النساء، فيكون معناه: فحراؤه جهنم إلا من تاب، أما إن تاب عن ذنبه فإن الله - عز وجل - يقبل توبته. هم على هذا هو: المكث الطويل؛ إذ الخلود حق الكفار، بمعنى: الدوام الذي لا ينقطع، وبالنسبة للمؤمنين: المكث الطويل.

## المراجع

1. (\*) البيان في دفع التعارض المتوهم بين آيات القرآن، د. محمد أبو النور الحديدي، مكتبة الأمانة، القاهرة، 1981/3401، [1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة الفرقان (4484)، ومسلم و
2. البيان في دفع التعارض المتوهم بين آيات القرآن، د. محمد أبو النور الحديدي، مكتبة الأمانة، القاهرة، 1981/3401، ص 257: 259.
3. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب بيعة النساء (6787)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها (4558).

ق: (٩) (3283)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب قبول توبة الفائل وإن كفر قبله (7185).

ق: وهو الذنب أو العقوبة.

ق: وهو طوق من حديد أو جلد يجعل في عنق الأسير أو المجرم أو في أيديهما.

ق: 1981/3401، ص 259، 260.

8%B0%D9%8A%D8%A8%20%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%85%D9%86%20%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A7.html#\_ednref1)